ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم
لذاته كالكلام فيها عمدا والمعتبر من الشروط لصحة الصلاة
قبل الدخول فيها اي قبل التلبس بها خمس الاول طهارة
الاعضاء من الحدث الاصغر وغيره فلو لم يكن متطهرا عند
احرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وان احدث
متطهرا فان سبقه الحدث غير الدائم بطلت صلاته ببطلان
طهارته ولو صلى ناسيا للحدث اثيب على قصده لا على فعله
الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فانه يثاب على فعله
ايضا قال بن عبد السلام وفي اثابته على القراءة اذا كان جنبا
نظر اتمي والظاهر عدم الاثابة والحدث لغة هو الشيء الحادث
واصطلاحا امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة
حيث لا مرخص وهو كما قال بن الرفعة معنى يزيل منزلة المحسوس
ولذلك لا يقال بتبعيضه وارتفاعه عن محل بعضو وطهارة
الخبث الذي لا يعفى عنه في ثوبه او بدنه حتى داخل انفه
او فمه او عينه او اذنه او مكانه الذي يصلي فيه فلا تصح صلاة
مع شيء من ذلك ولو مع جهله بوجوده او بكونه مبطلا لقوله
تعالى وثيابك فطهر وانما جعل داخل الفم والانف هنا كظاهر
بخلاف غسل الجنابة لغلظ امر النجاسة بخلاف الحدث ولو وقعت نجاسة
في عينه وجب غسلها ولا يجب غسل ما في الطهارة فلو اكل متنجسا
لم تصح صلاته ما لم يغسل فمه ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة
نجاسة لا يعلم بها لزمنا اعلامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على
العصيان قاله بن عبد السلام كالولي اذا رأى صبيا يزني بصبية
فانه يجب علينا منعهما وان لم يكن عصيان واستثنى من ذلك

ما لو كثر زرق الطير فانه يعفى عنه للمشقة في الاحتراز عنه وقيد
في المطلب العفو عما لم يتعمد المشي عليه قال الزركشي وهو قيد
متعين وزاد غيره وان لا يكون رطبا او رجله مبلولة تنبيه
لو تنجس ثوبه بما لا يعفى عنه وفي بجواره ماء يغسله به وجب قطع
موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي فيه
او اكثر اه هذا ما قاله الشيخان تبعا للمتولي وقال الاسنوي
يعتبر اكثر الامرين من ذلك ومن ثمن ما لو اشتراه مع اجرة غسله
عند الحاجة لا يتكلف بهما لو انفرد وجب تحصيله اتمي وهذا
هو الظاهر وقيد الشيخان ايضا وجوب القطع بحصول ستر
العورة بالطاهر قال الزركشي وقد يتوقف المتولي والظاهر انه
ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستره بعض العورة لزمه
ذلك وهو الصحيح اتمي وهذا هو الظاهر ولو اشتبه عليه
طاهر ونجس من ثوبين او بيتين اجتهد فيهما للصلاة وصلى
فيما ظنه الطاهر من الثوبين او البيتين فاذا صلى بالاجتهاد ثم
حضرت صلاة اخرى لم يجب تجديد الاجتهاد فان قيل ان ذلك
يشكل بالاجتهاد في المياه فانه يجتهد فيها لكل فرض اجيب
بانه هنا الثوب او المكان كما في الطهارة فلو اجتهد فتغير ظنه عمل
بالاجتهاد الثاني فيصلي في الاخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة
الاولى اذا ظهر من ذلك نقض اجتهاده بخلاف المياه ولو
غسل احد الثوبين بالاجتهاد صحت الصلاة فيهما ولو جمعهما
عليه ولو اجتهد في الثوبين او البيتين فلم يظهر له شيء صلى
عاريا وقيل يجمع بينهما مرة في وقت وزاد بعضهم بعدد
ورأى العلامة وابن معد ثوبا في الاولى ومكانا في الثانية طاهرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)